

حول
الإختفاء القسري
في أعقاب الإعتقال أو الإختطاف
في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

سلسلة تقارير خاصة

(30)

أيار 2004

مقدمة

يُعتبر الإختفاء القسري من أكثر إنتهاكات حقوق الإنسان خطورة، لأنه يحرم الشخص الذي يتعرض له من حماية القانون، وينزل به وبأسرته عذاباً شديداً، وينتهك قواعد القانون الدولي التي تكفل: حقّ الشخص في الإعتراف به كشخص في نظر القانون، حقه في الحياة والحرية والأمن، وحقه في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما ينتهك الإختفاء القسري الحق في الحياة الأسرية.

تلقت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن خلال السنوات الماضية 11 شكوى من مواطنين أفادوا فيها بإختفاء أحد أقاربهم في أعقاب الإعتقال و/ أو الإختطاف. وقد تسنى للهيئة متابعة ست من تلك الحالات مع الجهات الفلسطينية ذات العلاقة (الأجهزة الأمنية، وزارة الداخلية والنيابة العامة)، في حين ستعمل الهيئة على متابعة خمس شكاوى تلقتها في شهر أيار من العام 2004. وبالرغم من تلقي ردود مكتوبة على بعض مخاطباتها، لم تتوصل الهيئة إلى نتيجة مرضية بشأن التعرف على مصير أي من المفقودين. الهيئة، وإذ تتناول هذا الموضوع الحساس، لا تدعي وجود ظاهرة إختفاء قسري واسعة النطاق في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن عدم إهتمام الجهات الرسمية بشكاوى أهالي المفقودين، وعدم التعاون مع الهيئة في محاولات الكشف عن مصير المفقودين الواردة أسماؤهم في هذا التقرير، والتخوف من وجود حالات إختفاء أخرى لم ترد معلومات أو شكاوى بشأنها، يدفعها إلى إصدار هذا التقرير، أساساً للفت إنتباه الجهات الفلسطينية المعنية إلى خطورة حالات الإختفاء القسري أولاً، ولحثها على التحقيق في هذه الحالات والكشف عن مصير المفقودين ثانياً.

يتناول التقرير موضوع الإختفاء القسري في محورين: الأول، الإختفاء القسري في الموائيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان؛ الثاني، يتناول عرضاً لـ 11 حالة من الإختفاء القسري تلقتها الهيئة من أهالي المفقودين.

أولاً: الإختفاء القسري في المواثيق الدولية

في تصديها لظاهرة الإختفاء القسري في أنحاء مختلفة من العالم، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول لسنة 1992 الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري. وإعتبر الإعلان المذكور كلاً عمل من أعمال الإختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية، ويدان بوصفه إنكاراً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وإنتهاكاً خطيراً وصارخاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تعريف الإختفاء القسري

التعريف النموذجي للإختفاء القسري هو التالي: "إحتجاز شخص محدد الهوية رغماً عنه من جانب موظفي أي فرع من أفرع الحكومة أو مستوياتها أو من جانب مجموعات منظمه أو أفراد عاديين بزعم أنهم يعملون بإسم الحكومة أو بدعم منها أو بإذنها وبموافقتها، فتقوم هذه القوى بإخفاء مكان ذلك الشخص أو ترفض الكشف عن مصيره أو الإعتراف بإحتجازه"¹.

واجبات الدولة

تنصّ المادة 3 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري: "على كلّ دولة أن تتخذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها من التدابير الفعالة لمنع وإنهاء أعمال الإختفاء القسري في أي إقليم خاضع لولايتها".

وتضيف المادة 6 من الإعلان ذاته: "1. لا يجوز التذرع بأي أمر أو تعليمات صادرة عن أي سلطة عامة، مدنية كانت أو عسكرية أو غيرها، لتبرير عمل من أعمال الإختفاء القسري. ويكون من حقّ كلّ شخص يتلقى مثل هذه الأوامر أو تلك التعليمات ومن واجبه عدم إطاعتها. 2. على كلّ دولة أن تحظر إصدار أوامر أو تعليمات توجه إلى إرتكاب أي عمل يسبب الإختفاء القسري أو تأذن به أو تشجع عليه. 3. يجب التركيز على الأحكام الواردة في الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين".

ونصت المادة العاشرة من الإعلان على أنه: "2..2. توضع فوراً معلومات دقيقة عن إحتجاز الأشخاص ومكان أو أمكنة إحتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، في متناول أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر له مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات، ما لم يعرب الأشخاص المحتجزون عن رغبة مخالفة لذلك. 3. يجب الإحتفاظ بسجل رسمي يجري تحديثه باستمرار بأسماء جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم في كلّ مكان من أمكنة الإحتجاز. وإضافة إلى ذلك، يجب علي كل دولة أن تتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء سجلات مركزية مماثلة. وتوضع المعلومات الواردة في هذه السجلات في متناول الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة وفي متناول أي سلطة قضائية أو أي سلطة أخرى

¹ من ديباجة الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري، الذي أعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 133/47 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1992.

وطنية مختصة ومستقلة، وأي سلطة مختصة، مرخص لها بذلك بموجب التشريع الوطني أو أي صك قانوني دولي تكون الدولة المعنية طرفاً فيه، تسعى إلى تقصي مكان وجود أحد الأشخاص المحتجزين".

كما نصت المادة 14 من الإعلان المذكور على أنه: " يجب إحالة جميع المتهمين بإرتكاب عمل من أعمال الإختفاء القسري في دولة ما إلى السلطات المدنية المختصة في تلك الدولة لإقامة الدعوى والحكم عليهم، إذا كانت النتائج التي أسفر عنها التحقيق الرسمي تبرر ذلك، ما لم يكونوا قد سلموا إلى دولة أخرى ترغب في ممارسة ولايتها طبقاً للإتفاقات الدولية المعمول بها في هذا المجال. وعلى جميع الدول إتخاذ التدابير القانونية المناسبة لكفالة محاكمة أي شخص خاضع لسلطتها، متهم بإرتكاب عمل من أعمال الإختفاء القسري يتضح أنه خاضع لولايتها أو سلطتها".

التعويض

المادة 19 من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري تقول: " يجب تعويض الأشخاص الذين وقعوا ضحية إختفاء قسري، وأسرهم، ويكون لهم الحق في الحصول على التعويض المناسب، بما في ذلك الوسائل الكفيلة بإعادة تأهيلهم على أكمل وجه ممكن. وفي حالة وفاة شخص نتيجة لإختفاء قسري، يحق لأسرته الحصول على التعويض أيضاً".

حالات الطوارئ

بموجب المادة 7 من الإعلان المذكور فإنه: "لا يجوز إتخاذ أي ظروف مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد بإندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم الإستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة إستثنائية أخرى، ذريعة لتبرير أعمال الإختفاء القسري".

ثانياً: حالات الإختفاء القسري في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

1. نزار فاضل محمود بني عودة

45 سنة، من سكان مدينة قلقيلية، متزوج

الوقائع

بتاريخ 2000/8/5 تلقت الهيئة شكوى من المواطنة هيام محمد رشيد بني عودة- قلقيلية، حول إختفاء زوجها نزار، أفادت فيها بما يلي:
"بتاريخ 2000/5/25، وحوالي الساعة التاسعة مساءً، قام زوجي بنفلي من مكان سكننا في شرق مدينة قلقيلية إلى بيت أمي الكائن وسط المدينة. عند الساعة العاشرة ليلاً حضر شقيقي وأبلغني أنّ سيارة زوجي موجودة في الشارع القريب من المكان الذي أنزلني به. حين خرجنا، أبلغنا الجيران بأنه تمّ أخذه في سيارة من نوع "فورد ترانزيت"، وكان يقول لهم "إتركوني". وأخبرنا أشخاص آخرون أنّ السيارة كانت من نوع "فولكس فاجن". بالضبط لا نعرف نوع السيارة التي أخذته أو من أخذه. قدمنا شكوى إلى الشرطة، لكنهم رفضوا إستلامها كون زوجي يحمل بطاقة هوية إسرائيلية، وطلبوا منا أن نقدم الشكوى للأمن الوقائي. وبالفعل تقدمنا بشكوى رسمية للأمن الوقائي. بعد ذلك أبلغنا الأمن الوقائي أنه لا يعلم أين زوجي. توجهنا للإرتباط العسكري الفلسطيني الإسرائيلي، وأبلغنا بأنهما لا يعرفان مكان وجوده. منذ ذلك التاريخ لا أعلم مكان وجود زوجي، ولم تقم أي جهة رسمية بالجهد المطلوب في البحث عنه، والكل يتصل من المسؤولية. أطلب بالتحقيق في قضية إختفاء زوجي، وأطالب السلطة الوطنية الفلسطينية ببذل الجهد اللازم لمعرفة مكان أو مصير زوجي كونه إختفى داخل أراضيها".

متابعات الهيئة

بتاريخ 2000/8/13 بعثت الهيئة برسالة إلى النائب العام بخصوص إختفاء زوج المواطنة المذكورة، طالبة منه إتخاذ ما يلزم من الإجراءات العاجلة للبحث عن المواطن المفقود. كما بعثت الهيئة برسالتين تذكيرتين أخريين بهذا الخصوص.

نتيجة المتابعة

لم ترد النيابة العامة على أي من مراسلات الهيئة، ولا يزال مصير المواطن نزار مجهولاً رغم مرور (5) سنوات على إختفائه القسري.

2. يحيى عبد الحي شرباتي

33 سنة، من سكان حي رأس العامود - مدينة القدس، متزوج، وأب لطفلين

بتاريخ 2002/6/26 بعث والد المفقود برسالة إلى الرئيس عرفات جاء فيها: "أبعث إليك هذه الرسالة لأشكو لك ظلم جهاز من الأجهزة التي يجب أن تنصر المظلوم وتحقق العدل والأمان لجميع أفراد شعبنا. فمذ سبعة أشهر، وبتاريخ 2001/11/15، استدعى جهاز المخابرات

العامّة ولدي يحيى عبد الحي شرباتي من سكان القدس، رأس العامود، وهو متزوج، وله بنت عمرها 3 سنوات، وولد عمره 5 سنوات. ذهب إليهم في نفس اليوم لوجود علاقة عمل معهم وقاموا بإعطائه رسالة وطلبوا منه أن يذهب بها في اليوم التالي لتسليمها لجهاز أمني آخر في مدينة أريحا. ذهب في اليوم التالي ولم يعد إلى منزله منذ ذلك الوقت. توجهت إلى رام الله للسؤال عن ولدي، إلا أنني فوجئت بإنكارهم وإدعوا بأنهم لا يعرفونه ولا يوجد لهم علاقة به. فذهبت إلى أريحا للسؤال عنه، ولكن المسؤولين في الأجهزة أكدوا أنه لم يأت إليهم، وقد نصحوني بتكليف محامي ليقوم بالتنقيش عنه. وفعلاً، وكلت محامياً وقدمت له كل ما طلب من النقود عساه يأتي بخبر عن ولدي، ولكن دون جدوى. ولم يبق لدي إلا أن أتوجه إليك وكلي أمل وثقة بسيادتكم بأن لا تخذلني وأن تعيده إلى أهله وأبنائه...."

الوقائع

بتاريخ 2002/8/18 تلقت الهيئة شكوى من المواطنة حورية سليم شرباتي / رأس العامود - القدس، بخصوص إعتقال وإختفاء ابنها يحيى، أفادت فيها بما يلي:

- بتاريخ 2001/8/18، إعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة رام الله ابن المواطنة المذكورة (يحيى عبد الحي شرباتي)، وبقي محتجزاً لديهم حتى تاريخ 2001/10/8 حيث تمّ الإفراج عنه.

- بتاريخ 2001/11/15 إستدعى جهاز المخابرات العامة ابنها إلى مدينة رام الله، وطلب منه التوجه إلى مقرّ المخابرات العامة في مدينة أريحا. في اليوم التالي توجه يحيى بسيارته الخاصة من نوع "فورد ترانزيت" إلى مقرّ جهاز المخابرات العامة في أريحا، حاملاً معه رسالة من المخابرات العامة في رام الله.

- ظهر يوم 2001/11/16 وجدت سياره ابنها مع كافة الأوراق الثبوتية بالقرب من محله التجاري في قرية عناتا / القدس.

- راجعت المواطنة جهاز المخابرات العامة في أريحا للإستفسار عن ابنها، إلا أنّ مسؤول الجهاز أنكر وجوده، كما راجعت الجهات المعنية لمعرفة مصير ابنها، لكن دون جدوى.

متابعة الهيئة

بتاريخ 2002/8/18 بعثت الهيئة برسالة إلى اللواء عبد الرزاق اليحيى - وزير الداخلية طالبة منه التحقيق في شكوى المواطنة المذكورة، وإتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمعرفة مصير ابنها، ورسالة تذكيرية بتاريخ 2002/10/5.

نتيجة المتابعة

بتاريخ 2002/10/11 تلقت الهيئة رداً من وزارة الداخلية جاء فيه ما يلي: " بخصوص كتابكم المتعلق بقضية المواطنة حورية سليم شرباتي من رأس العامود- القدس، نود أن نعلمكم بما يلي:

تقدمت إلينا المواطنة المذكورة بتاريخ 2002/8/20 بشكوى تتعلق بإختفاء ابنها الذي كان قد طلب من المخابرات العامة - رام الله في شهر كانون أول من عام 2001 ثم نقل بعد يومين إلى أريحا حيث إختفت آثاره هناك، ولم يعثر عليه حتى الآن. كتبنا في هذا الموضوع إلى

مدير المخابرات العامة الذي أكد أنه (أي يحيى) خرج من مكتب المخابرات في أريحا في اليوم التالي لوصوله هناك، ولا يعرف ماذا حدث له بعد ذلك. كتبنا للسيد رئيس السلطة الوطنية بتاريخ 2002/8/25 حيث أحال الموضوع بتاريخ 2002/10/2 إلى العميد الحاج إسماعيل جبر - مدير الأمن الوطني في محافظات الشمال، وإلى مدير المخابرات العامة فيها للتحقيق، وما زلنا ننتظر جوابهما على ذلك. هذا وسنعلمكم عما يستجد في هذا الموضوع.

لم تتلق الهيئة أية معلومات إضافية من الجهات الفلسطينية، وما يزال مصير المواطن يحيى مجهولاً منذ 2002/11/16.

3. سمير مصطفى محمد الرجعي (الحريبات)
46 سنة، من سكان حي الحاووز - مدينة الخليل، متزوج وأب لـ 6 أطفال

الوقائع

- بتاريخ 2002/8/13 تلقت الهيئة شكوى من المواطنة نجاة عبد الرزاق غيث / الخليل، بخصوص إختطاف وإختفاء زوجها سمير، أفادت فيها بما يلي:
- بتاريخ 2002/6/23، وفي حوالي الساعة 8:30 صباحاً، قامت مجموعة من الأشخاص المسلحين، أحدهم مقتع، باختطاف زوج المواطنة (سمير مصطفى محمد الرجعي) من مكان عمله (مدرسة لتعليم السياقة)، الواقع في شارع واد التفاح في مدينة الخليل.
- تمّ إقتياد سمير الرجعي بسيارته الخاصة إلى منطقة ضاحية الحسين، ثم وضعه الخاطفون في سيارتهم الخاصة، وتوجهوا به إلى جهة غير معلومة.
- قامت المواطنة بإبلاغ مركز شرطة الخليل ومركز المخابرات العامة في المقاطعة، وذلك قبل يوم من إجتياح قوات الإحتلال الإسرائيلي للخليل وهدم المقاطعة، وتمّ إبلاغها أنّ الأجهزة الأمنية ستقوم بعمل اللازم لمعرفة مكان زوجها.
- راجعت المواطنة مكتب النائب عباس زكي، ومكتب هاني الحسن - وزير الداخلية السابق، وإتصلت بالنائبين محمد الحوراني وجمال الشوبكي، كما إتتقت بالعقيد جبريل الرجوب. وقد عدّها جميع من قابلتهم أو إتصلت بهم بالمساعدة.

متابعة الهيئة

بتاريخ: 2002/8/20 بعثت الهيئة برسالة إلى اللواء عبد الرزاق اليحيى - وزير الداخلية طالبة منه التحقيق في شكوى المواطنة المذكورة، وإتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمعرفة مصير زوجها. وبتاريخ 2002/10/5 بعثت الهيئة برسالة تذكيرية.

نتيجة المتابعة

لم تتلق الهيئة أي رد على مخاطباتها. ولا يزال مصير المواطن سمير الرجعي مجهولاً.

4. تيسير حميدان إبراهيم زيادة
43 عاماً، مخيم دير البلح، متزوج وأب لـ 5 أطفال

الوقائع

بتاريخ 2002/8/19 تلقت الهيئة شكوى من المواطنة ميسر حميدان بخصوص إختفاء شقيقها تيسير زيادة، أفادت فيها بما يلي:

"عام 1979 تزوج شقيقي من سيدة من عرب الداخل تدعى زينب إسماعيل زيادة، وقد إستقر في مدينة دير البلح، وكان يعمل في إسرائيل. في عام 1996، وحين بدأت الطريق إلى إسرائيل - معبر إيرز تغلق بين الحين والآخر، بدأ أخي مع زوجته في إجراءات إستصدار بطاقة الهوية الإسرائيلية، وإستطاع الحصول عليها، ومن ثم إنتقلت العائلة للإقامة في مدينة الرملة داخل إسرائيل. بعد إستقراره هناك، بدأ يزورنا مع عائلته كل أسبوع تقريباً. في إحدى هذه الزيارات بتاريخ 1997/7/25، حوالي الساعة الثانية عشرة ليلاً، وبينما كان جالساً في البيت، حضر أحد الأشخاص ونادى عليه، ولما سألناه عن هويته أبلغنا أنه أبو محمد، وأنه يريد أخي تيسير، الذي خرج توأ لرؤيته. ومن يومها وهو مختفي عنا كلياً. من ليلتها بدأنا نسال ونستفسر ولكن بدون جدوى. إلا أن عدداً من المواطنين أبلغونا بأن سيارة مدنية وسيارة جيب عسكرية، تابعتين لجهاز الإستخبارات العسكرية كانتا متواجدتين قرب المنزل لحظة الحادث. توجهت إلى كثير من الشخصيات في الأجهزة الأمنية والمحامين، إلا أن أحداً منهم لم يفدني بمعلومة صحيحة عن مصير شقيقي تيسير. بعد أسبوع من إختفائه، بدأنا نسمع من عدد من العاملين في الأجهزة الأمنية بوجود تيسير لدى جهاز الإستخبارات العسكرية. توجه إبنني أشرف، 32 عاماً، إلى جهاز الإستخبارات العسكرية والتقى بأحد مسؤولي الجهاز، إلا أن المسؤول أنكر وجود تيسير لديهم. زوجة أخي وكلت أحد المحامين للبحث عنه، والذي أكد لها أن تيسير موجود لدى الإستخبارات العسكرية، لكنه أنه أنكر هذا الكلام بعد ذلك.

متابعة الهيئة

بتاريخ 2002/11/5 بعثت الهيئة برسالة إلى النائب العام لمحاكم الدولة طالبة منه التحقيق في شكوى المواطنة المذكورة، وإتخاذ ما يلزم من إجراءات للكشف عن مصير المواطن تيسير زيادة ومحاسبة المسؤولين عن إختفائه.

النتيجة

بتاريخ 2002/11/9 تلقت الهيئة نسخة من الرسالة التي وجهها النائب العام لمحاكم أمن الدولة إلى كل من رئيس المخابرات العامة ومدير الإدارة العامة للمباحث العامة طالباً منهما إفادته بأية معلومات متوفرة لديهم بخصوص المواطن تيسير حميدان زيادة.

لم تتلق الهيئة بعد ذلك أية ردود أو معلومات حول المواطن تيسير زيادة. وما يزال مصيره مجهولاً.

5. باسم عبد العزيز منصور
34 سنة، مدينة الطيرة (المثلث)، من سكان مدينة قلقيلية

الوقائع

بتاريخ 2002/12/17 تلقت الهيئة شكوى من أحمد عبد العزيز منصور، من سكان مدينة الطيرة- المثلث، بخصوص إختفاء أخيه باسم، أفاد فيها بما يلي:

(بالرغم من أن باسم المفقود هو من سكان مدينة الطيرة في المثلث، أي داخل إسرائيل، إلا أنه اضطر للإقامة في مدينة قلقيلية بسبب مشاكل حصلت بينه وبين جيرانه في مدينة الطيرة)

- بتاريخ 1996/12/13، وحوالي الساعة العاشرة ليلاً، كان باسم في زيارة لصديقه نبهان أمين سعادة (من جلجولية، وكان في تلك الفترة يسكن في مدينة قلقيلية)، في بيته الكائن في شارع الواد/ عمارة أبو نواره- قلقيلية. نبهان المذكور أبلغ شقيق المفقود أنه نزل إلى الدكان القريب من بيته لشراء علبة سجائر، وعندما رجع لم يجد باسم في البيت، وفي هذه الأثناء أخبره الجيران أنه في لحظة نزوله للدكان حضر رجال من المخابرات (العامة) كانوا يراقبون البيت الذي كان يسكنه أخ باسم وإعتقلوه.

- بتاريخ 2001/1/1 التقي أفراد من عائلة المواطن المفقود بالعقيد جبريل الرجوب - المدير السابق لجهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية، في مقرّ الجهاز برام الله، للإستفسار منه عن مكان وجود إبنهم باسم، وكان يرفقتهم أحد أعيان مدينة الطيرة، وهو السيد بسام مصاروة، والذي يتمتع بعلاقة جيدة بالعقيد الرجوب. أجاب العقيد الرجوب أن باسم عبد العزيز موجود، وتمّ إلقاء القبض عليه في مدينة قلقيلية بتهم معينة، وهو معتقل لدى السلطة الوطنية في مدينة أريحا، دون أن يسمى الجهاز الأمني الذي يحتجزه. وأخبر الرجوب السيد مصاروة أن بإمكانه التوجه مع أفراد عائلة باسم إلى أريحا لزيارة إبنهم هناك في السجن. يقول شقيق باسم: " بعد أسبوعين من اللقاء ذهبنا برفقة بسام مصاروة إلى السجن المركزي في أريحا، حيث أخبرنا المسؤولين وبعض الأفراد العسكريين أننا نريد زيارة إبننا باسم، فأجابنا بعض الأفراد: "من قال لكم أن إبنكم معتقل هنا؟" وطلبوا منا التوجه مرةً أخرى إلى رام الله والحصول على مكتوب من القيادة أو من الرجوب يفيد أن باسم معتقل في أريحا. رجعنا إلى مقر جهاز الأمن الوقائي في بيتونيا / رام الله مرةً أخرى لطلب المكتوب، وأبلغنا بأن العقيد الرجوب مسافر، ويجب علينا التوجه إلى مدينة قلقيلية ومقابلة السيد إياد الأقرع - مدير فرع الأمن الوقائي في المدينة. تحدثنا هاتفياً مع السيد الأقرع وشرحنا له المشكلة، إلا أنه طلب منا الحضور شخصياً. ولكن بسبب الظروف الأمنية الصعبة لم نستطع الذهاب.

- بتاريخ 2003/9/15 تلقت الهيئة إتصالاً من شقيق باسم والذي أفاد بتوفر معلومات جديدة تقيد بأن أخاه معتقل لدى جهاز الأمن الوقائي / أريحا بإسم مستعار، مضيفاً أن سبب الإستمرار في إحتجازه مرده عدم الرغبة في توريط الضباط الذين كانوا سبباً في إحتجازه.

متابعات الهيئة

بتاريخ 2003/1/26 بعثت الهيئة برسالة إلى العميد زهير مناصرة - مدير الأمن الوقائي في الضفة الغربية طالبة منه التحقيق في ظروف إختفاء المواطن باسم منصور. وبتاريخ 19/2/2003 بعثت برسالة إلى وزير الداخلية - هاني الحسن، طالبة منه التحقيق في ظروف إختفاء المواطن المذكور. هذا بالإضافة إلى إجراء سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع الجهات الفلسطينية ذات العلاقة، خاصة في وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوقائي لمتابعة القضية.

النتيجة

- بتاريخ 2004/2/4 تلقت الهيئة رداً من جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية جاء فيه: " لم يسبق وأن قام جهاز الأمن الوقائي بإعتقال المدعو باسم عبد العزيز منصور، ولا علم لنا بمصيره وظروف إختفائه، وسبق وأن راجع ذووه مؤسسات السلطة الوطنية بما فيها جهاز الأمن الوقائي لمساعدتهم في البحث عنه، ولم نتمكن من العثور عليه في حينه علماً أنه مقيم داخل الخط الأخضر وليس داخل مناطق السلطة الوطنية".

- أثناء الزيارات الدورية للسجون ومراكز التوقيف إستفسر ممثلو/ محامو الهيئة من السجناء عن باسم، ولكن دون جدوى.

- وزارة الداخلية لم ترد على مخاطبات الهيئة بهذا الخصوص.

مصير المواطن باسم منصور لا يزال مجهولاً.

6. زهير محمد راشد أبو فرحة

21 سنة، قرية الجلمة - جنين، أعزب

الوقائع

بتاريخ 2004/4/11 تلقت الهيئة شكوى من المواطن سهيل محمد راشد أبو فرحة / الجلمة - جنين، بخصوص إختفاء ابنه زهير، أفاد فيها بما يلي:

- أفاد المواطن أن ابنه زهير كان قد أعتقل بتاريخ 2001/4/30 من قبل جهاز المخابرات العامة / جنين. راجع المواطن المسؤولين في المخابرات العامة في جنين بخصوص توقيف ابنه، فأخبروه أنّ التوقيف تمّ على خلفية تهمة أمنية.

- أفاد المواطن أنّ ابنه إعتقل على خلفية شجار مع أحد عناصر جهاز المخابرات العامة.

- أفاد المواطن أنه بتاريخ 2002/3/18، وأثناء زيارته الأسبوعية، أخبره أفراد من جهاز المخابرات العامة أن ابنه قد هرب من مركز التوقيف. وهذه هي المرة الثانية التي يدعي فيها جهاز المخابرات أنه هرب من مركز التوقيف، حيث كانت المرة الأولى في شهر 7 / 2001.

- أفاد المواطن أنه أبلغ الصليب الأحمر بما أخبره به جهاز المخابرات العامة بخصوص هروب ابنه، فتراجعت المخابرات العامة وسمحت له بزيارته بعد تدخل الصليب الأحمر.

- أفاد المواطن أن آخر مرة تمت فيها زيارة ابنه لدى جهاز المخابرات العامة كانت بتاريخ 2002/3/12.
- أفاد المواطن أنه بتاريخ 2002/3/18 توجه لزيارة ابنه لدى جهاز المخابرات العامة، حيث تم إبلاغه بهروبه من مركز التوقيف.
- أفاد المواطن أنه راجع كلاً من: مدعي عام أمن الدولة في نابلس، المدعي العام العسكري في جنين، النائب العام لمحاكم أمن الدولة، ومدير مكتب الرئيس عرفات في جنين، لمعرفة مصير ابنه، لكن دون جدوى.
- أفاد المواطن أنه لغاية الآن لم يتم العثور على ابنه، ولم يتلق أي معلومات حول مصيره.
- أفاد المواطن أنه عندما تنهى إلى مسمعه أن ابنه محتجز لدى جهاز المخابرات العامة في مدينة أريحا، توجه إلى جهاز المخابرات العامة عدة مرات للكشف عن مصير ابنه، لكن دون جدوى.

متابعة الهيئة

بتاريخ 2004/4/11 خاطبت الهيئة كلاً من العميد توفيق الطيراوي - مدير المخابرات العامة، وحكم بلعاوي - وزير الداخلية، مطالبة إياهما بالتحقيق في شكوى المواطن المذكور.

نتيجة المتابعة

بتاريخ 2004/5/3 تلقت الهيئة رداً من المخابرات العامة يفيد بأنّ زهير سهيل محمد أبو فرحة هرب من السجن الخاص بالمخابرات العامة في جنين في شهر آذار 2002، مع شخصين آخرين هما فادي شريم و خليل أفحش.

مصير المواطن المذكور ما يزال مجهولاً.

7. فادي علام أحمد شريم

24 سنة، جنين، أعزب، وكان يعمل في محل بناشر خاص بعائلته

" كلما جلست على شرفة منزلي المطلّة على الشارع العام وشاهدت شاباً قادمًا نحو المنزل أنادي عليه وأقول: تعال يا فادي، لماذا تأخرت؟ وفي النهاية أكتشف أنّ كل ذلك سراب وخيال. أتضرع إلى الله يومياً أن يأتي من يبلغني بخبر سار عن ولدي البكر فادي بعد أن أكد لي العديد من الأشخاص الذين إحتجزوا مع ولدي بأنه لا توجد لديه أي مشكلة يمكن أن يستمر إعتقاله بسببها، وهذا ما يبعث بنفسه الطمأنينة". (والدة فادي المفقود)

بحسب إفادة والدة المواطن فادي لباحت الهيئة بتاريخ 2004/5/10:

- بتاريخ 2001/6/16، وبينما كان فادي يقود دراجة نارية قرب حاجز للأمن الوطني على مدخل مدينة جنين الجنوبي، إستوقفه أفراد الشرطة الفلسطينية المتواجدين هناك ونقلوه إلى مقرّ الشرطة، حيث تمّ توقيفه وإحتجاز دراجته بأمر من مدير عام شرطة المحافظة. لكن تدخل

والده في ذات اليوم أدى إلى إطلاق سراحه، لكن بقيت دراجته وبطاقته الشخصية محتجزتين، على أن يراجع الشرطة بتاريخ 2001/6/18.

- بتاريخ 2001/6/18 توجه فادي إلى مقرّ الشرطة ليستلم هويته ودراجته النارية، إلا أنه لم يعد إلى منزله منذ ذلك التاريخ. وعلمت العائلة لاحقاً أنّ جهاز المخابرات العامة إنقله ونقله إلى مقرّ الجهاز في المقاطعة للتحقيق معه. بعد يومين من توقيفه سمحت المخابرات العامة لذويه بزيارته دون أن يتم إبلأهم عن سبب التوقيف، وتمّت الزيارة بحضور مندوب الجهاز. - بعد يومين من قصف قوات الإحتلال للمقاطعة (بتاريخ 2001/6/20)، حيث يوجد مقرّ المخابرات العامة، توجهت عائلة فادي للسؤال عنه، لكنّ المسؤولين في المخابرات العامة أجابوا بأنهم لا يعلمون شيئاً عنه أو عن مكان تواجده. وقالت لهم: "سأبقى جالسة أمام مكتبكم حتى تبلغوني أين فادي". فطلب منها الحضور في اليوم التالي لزيارته. في اليوم التالي توجه والد فادي ووالدته إلى مقرّ المخابرات المؤقت في البلدة القديمة من مدينة جنين ووجدا ولدهما هناك، وقاما بزيارته والجلوس معه، وتمّت زيارته في هذا المقرّ ثلاث مرات بعد ذلك.

- بعد نقل مقرّ المخابرات العامة لموقعه الحالي شرق مدينة جنين، توجهت والدة فادي لزيارته هناك، وبعد إنتظار دام ساعات أبلغت أنها لا تستطيع رؤيته، فعادت لمنزلها. ولكنها تمكنت لاحقاً من زيارته. وإستمرت الزيارات حتى تاريخ 2002/3/15. بعد أربع أيام من تاريخ الزيارة الأخيرة حضر إلى المنزل عدة أشخاص عرفوا على أنفسهم أنهم من المخابرات العامة، وسألوا عن فادي، فتمّ إبلأهم أنّ فادي محتجز لديهم، فقالوا: فادي هرب مع سجناء آخرين من المقرّ في وقت الإخلاء مساء أمس، وتمّ تحديد ساعة هروبه من قبلهم بالساعة السادسة مساءً. وقام أحد أفراد المخابرات بإطلاق ثلاثة أعيرة نارية أمام المنزل على مرأى ومسمع من الجيران دون مبرر، وإعتذر بعدها متذرعاً أنها إنفلتت من سلاحه دون قصد.

- بعد إدعاء المخابرات أنّ فادي هرب في الفترة التي كانت فيها مقرّات الأجهزة الأمنية في جنين تتعرض للقصف، حاولت العائلة العمل على إطلاق سراح فادي بالكفالة؛ الأولى كانت من خلال مدعي عام نيابة أمن الدولة في نابلس حيث أمر بإطلاق سراح فادي لعدم وجود تهم ضده وأنهم لا يعرفون شيئاً عن قضيته، وأنه موقوف خلافاً للقانون. والثانية كانت من خلال الأمر الصادر عن كل من قيادة منطقة جنين والمدعي العام العسكري بالإفراج المؤقت عن فادي بسبب الظروف الخطيرة التي تمرّ بها المحافظة، على أن تقوم عائلته بإعادته للسجن فور إنتهاء الأحداث وعند الطلب منها.

- عندما توجه والد فادي لمقرّ المخابرات العامة تمّ التأكيد له من جديد أنّ فادي ليس لديهم وأنه هرب ولا يعلمون مكانه.

- منذ 2002/3/15 لم تشاهد العائلة فادي ولم تسمع منه شيئاً، وباعت كل محاولات الإستقصاء عنه وعن مكان وجوده بالفشل. توجهت العائلة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مكتب المؤسسات في جنين مكتب المجلس التشريعي، والمدعي العسكري، ولكن دون جدوى. كما قامت والدة فادي برفقة شقيقها بمراجعة كافة السجون ومقرّات الأجهزة الأمنية في أريحا.

- حتى هذا التاريخ لم تتمكن العائلة من الإلتقاء بمدير المخابرات العامة في جنين، والذي يرفض اللقاء بذرائع مختلفة. وحتى اليوم لا زالت مخابرات جنين تؤكد على إدعائها بأنها لا تعلم شيئاً عن الموضوع، وبأن كل ما تعلمه أنّ فادي هرب مع ثلاثة سجناء آخرين في الليلة التي تمّ فيها إخلاء مقرّ المخابرات العامة خوفاً من القصف. عائلة فادي إستهجنت إدعاء المخابرات هذا. فإدعاء المخابرات كان في البداية أنّ السجناء هدموا جزءاً من الغرفة التي

كانوا محتجزين فيها وهربوا. وعندما ذهب والد فادي لرؤية المكان لم يجد أثراً لذلك، فتمّ إبلاغه بأنهم هربوا من خلال الباب، ولكن الباب عادة ما يكون مقفلاً. والشيء الآخر الذي إستهجنته العائلة هو قيام المخابرات العامة بإخلاء المقر كلياً من عناصرها وترك السجناء محتجزين في زنازينهم.

- وحول دوافع إعتقال فادي من قبل جهاز المخابرات، أفادت والدته أنه ليس لديها أي فكرة حول سبب التوقيف، ولم تتسلم العائلة أو المحامي أي لائحة إتهام، وكذلك لم تبلغ من قبل الجهاز بأي أمر له علاقة بأسباب التوقيف. كما أنّ فادي نفسه لم تتح له فرصة للتداول مع عائلته أثناء الزيارات بسبب وجود أفراد المخابرات، وكان طوال الوقت يؤكد لعائلته أنه سيتم إطلاق سراحه قريباً وأنه سيخرج من الباب الذي دخل منه. ولكن في إحدى المرات أبلغهم أنه يتم الضغط عليه من قبل ضابط من بلدة ميتلون من أجل أن يقوم بتطبيق خطيبته (وهي من بلدة ميتلون أيضاً)، وفي المقابل سيتم التعجيل بإطلاق سراحه، وإذا رفض ذلك سيقوم هذا الضابط بالعمل من أجل إستمرار إعتقاله وأن يضيف تهماً جديدة لملفه.

- عائلة فادي لا يعلمون إن كان إينهم حياً أو ميتاً، حراً أو سجيناً. هذا في حين ترفض الجهات الرسمية ذات العلاقة تقديم أي نوع من المساعدة.

8. مأمون عبد الرحمن شهاب الصانوري

26 سنة، جنين، أعزب، وكان يعمل في مشحمة والده

بحسب إفادة والد المواطن مأمون الصانوري لباحث الهيئة بتاريخ 2004/5/10:
- بتاريخ 2000/10/12 أقدم مجهولون على إختطاف زوجة عم مأمون التي تحمل بطاقة هوية إسرائيلية، فأخذ مأمون وآخرون بالبحث عنها. بتاريخ 2000/10/19 قام جهاز المخابرات العامة بإعتقاله وإخضاعه للتحقيق في مقرّ الجهاز في المقاطعة في مدينة جنين حول قضايا أمنية، بحسب ما تسرب إلى العائلة. وبعد إنتهاء التحقيق تمّ تحويله إلى سجن جنين العسكري، وبقي هناك حتى تاريخ 2001/9/19، وهو اليوم الذي نسف فيه مقرّ المقاطعة. وقد علمت العائلة أنّ المخابرات العامة قامت عند الساعة التاسعة مساءً بنقل ثلاثة سجناء من السجن إلى جهة مجهولة، أي قبل نسف مبنى المقاطعة بحوالي 3 ساعات.

- بدأت محاولات والدته لزيارته لكنها كانت ترجع إلى المنزل دون السماح لها بذلك بحجة الأوضاع الأمنية، وإستمر ذلك لحوالي أسبوعين، حيث ذهب المحامي للزيارة فأبلغوه أنّ مأمون هرب ومعه سجناء آخرون. وحين تمّ إستدعاء والدته مأمون وتمّ إبلاغها بأنّ ولدها هرب، قالت لهم: "كذابون، إبنني لديكم والأيام ستنبت ذلك".

- والدته مأمون أفادت لباحث الهيئة: "بدأنا من جانبنا بالبحث عنه في كلّ الأماكن، سواء في إسرائيل حيث إدعى أفراد من المخابرات العامة أنه هرب إلى هناك، أو في الضفة الغربية وفي سجونها. وقد نفت إدارات السجون أن يكون مأمون موقوف لديها.

- أبلغت العائلة الصليب الأحمر، وقامت بإرسال مخاطبات رسمية إلى المخابرات العامة وإلى الرئيس عرفات، ولكن لم تتلق أي رد.

- يضيف والد مأمون أنه كان يعلم أنّ هناك ملفاً لولده لدى نيابة أمن الدولة، لكنه لم يكن يعلم ما هي التهم الواردة فيه، علماً أنه تمّ إعتقال ولده في السابق لدى المخابرات الفلسطينية لمدة مائة يوم أخلّي سبيله بعدها بكفالة بعد توجيه تهمة الإرتباط بالمخابرات الإسرائيلية إليه.

- حتى هذا التاريخ لم تعثر عائلة الصانوري على طرف الخيط الذي يمكن أن يوصلها لولدها، ولم تجد أذانا صاغية أو تعاوناً من قبل الجهات الفلسطينية المختصة. وما يزال مصير مأمون الصانوري مجهولاً.

9. مازن محمد أنيس جرار

25 سنة، مسلية - جنين، متزوج، وأب لولد، وكان يعمل في البناء مع والده

" حتى يومنا هذا لم نصل إلى من يبلغنا بمصير ولدنا أو بمكان تواجده، ولم نحظ بفرصة للقاء مسؤولين فلسطينيين يمكن أن يقدموا لنا المساعدة في هذا الأمر، وكل ما نسمعه أنه يمكن أن يكون في إسرائيل، وهناك من يقول لنا انه مع أربعة في سجون غير معروفة، وبتنا نسمع قصصاً ليس لها أول من آخر. وجراء هذا الأمر، أصبحنا نعيش في دوامة من الخوف والقلق على مصير ولدنا. وأصبح الأمل يتضاءل كلما مرت الأيام، لذلك نأمل أن يكون حديثنا هذا بمثابة نداء لكل الجهات الرسمية والمعنية بمساعدتنا للكشف عن مصير ولدنا". (محمد جرار/ والد المفقود)

- بتاريخ 2004/5/10، تلقت الهيئة شكوى من والد المفقود بخصوص اختفاء ابنه مازن، أفاد فيها بما يلي:

- بتاريخ 2001/5/28 قدم عدد من أفراد المخابرات العامة إلى المنزل الكائن في مسلية - جنين، وبعد أن شربوا القهوة، قالوا أنهم يريدون من مازن أن يرافقهم إلى مقرّ المخابرات العامة في مدينة جنين، وأنهم يريدونه لربع ساعة للحديث حول أمر لديهم، ولكنني أصرت على مرافقته. وهناك، وبعد إنتظاري لأكثر من ساعة، خرج إلي أحدهم وقال لي: عد إلى المنزل سيعود مازن إليكم بمفرده.

- في اليوم التالي عدت إليهم فأبلغوني أنّ ولدي قيد التحقيق، دون إفادتي حول ماهية القضايا التي يحققون معه حولها. وبعد شهر تقريباً من التحقيق في مقرّ المخابرات العامة سُمح لي بزيارته، لكنني أبلغت قبل لقائي به أنه اعترف بتعاونه مع سلطات الإحتلال. وعند لقائي به سألته عن الأمر، فقال لي: "إنك تعلم كل شيء عني وإنما نعمل معاً وأنتي لا أفارقك وخصوصاً منذ زواجي". وأبلغني بعد أن أراني آثار حروق بأعقاب السجائر على يديه أنه تعرض لكافة أصناف التعذيب والضرب من أجل إجباره على الإعتراف والتوقيع على ما يمليه عليه محققوه.

- تم نقله إلى سجن جنين العسكري حيث بدأنا بزيارته هناك أسبوعياً واستمرت زيارتنا له هناك. بعد أسبوع من نفس المقاطعة والسجن بتاريخ 2001/9/19، ذهبنا لزيارته فوجدنا السجن مدمراً. وعند سؤالنا عن السجناء، قالوا إنهم نقلوا إلى منزل قريب من مبنى بلدية جنين، وعند سؤالنا عما إذا ما قتل أحد جراء القصف، أجبتنا بالنفي.

- توجهنا لمكان وجود السجناء، وطلبنا لقاء مازن وشقيقه إيهاب الذي كان مسجوناً قبله في ذات السجن. خرج إلينا إيهاب منفرداً وأبلغنا أنه قبل نفس السجن بثلاث ساعات تقريباً جاء أفراد من جهاز المخابرات العامة وأخرجوا مازن وثلاثة سجناء آخرين ونقلوهم إلى مكان مجهول. وقيل لنا بعدها إنهم موجودون في مقرّ مؤقت في البلدة القديمة من جنين.

- توجهت في نفس اليوم أنا ووالدته إلى مقرّ المخابرات. وعند المدخل سألتنا عنه فقيل لنا أنه موجود، ولكن زيارته غير مسموح بها في هذه الظروف. وعندما طلبنا إدخال بعض الملابس له أعادها أحد الضباط بعد أن إستلمها آخر.

- بعد أيام معدودة توجهت إلى مقرّ المخابرات العامة، وطلبت زيارة ولدي، فصعد أحد أفراد المخابرات إلى الطابق العلوي، وبعد إنتظار، نزل إلى وقال لي "يريدونك فوق"، فصعدت وهناك وجدت مجموعة من ضباط المخابرات، قال أحدهم: "لا أعلم من أين أبدأ معك"، وأعلمني بأنّ مازن قد هرب.

سألته: إلى أين؟ أجاب: إلى إسرائيل.

سألته: كيف عرفت؟ أجاب: هرب مع شخص من عائلة الصانوري لديه أقارب في إسرائيل.

سألته: هل بينهم علاقة؟ أجاب: لا.

فسألته مجدداً: لماذا لم تبلغونا؟ فقال: إنه هرب قبل ثلاثة أيام فقط، وأنا أرسلنا لكم خبراً مع ضابط مخابرات من بلدتكم.

وسألته: هل أبلغتم الصليب الأحمر؟ فأجاب: نعم. فتوجهت في ذات الساعة إلى مقرّ الصليب الأحمر، لكن المسؤولين هناك نفوا أن يكون عندهم علم بذلك، وطلبوا مني أن أمهلهم أسبوعاً. وبعد أسبوع إتصلوا بي وأبلغوني أنهم بحثوا في كل مكان في إسرائيل، ولم يجدوا خبراً عن ولدي. وسألته المسؤولين في الصليب الأحمر: هل يمكن أن يكون قد قتل، فقالوا: لا نرجح ذلك، ونرجح أنه موجود في أحد السجون الفلسطينية التي لم نزرها.

- بعد حوالي شهر من إختفائه وصلنا خبر مفاده أن أحد السجناء في سجن الجلعة الإسرائيلي شاهده هناك يخدم أفراد الشرطة والمخابرات الإسرائيليين. وبدأت البحث للتأكد من وجوده في السجون الإسرائيلية من خلال أقارب لنا في إسرائيل، ودفعنا مبلغ 7000 شيكل لأحد المحامين ليساعدنا بالبحث، لكن المحامي نفى أن يكون مازن موجوداً في سجون إسرائيل أو مقرات التحقيق فيها.

- ما زال مصير مازن مجهولاً حتى هذا التاريخ، أي بعد مرور ثلاث سنوات على إعتقاله من قبل أفراد المخابرات العامة.

10. أسامة فضل أحمد طوير

37 سنة، من سكان مخيم طولكرم، أعزب، وكان يعمل في قطاع البناء

- بتاريخ 2004/5/15 تلقت الهيئة شكوى من أزهر فضل طوير - طولكرم، بخصوص إختفاء شقيقه أسامة، أفاد فيها بما يلي:

- بتاريخ 2000/11/2، ما بين الساعة السابعة والثامنة مساءً، وبينما كان شقيقه أسامة يجلس في دكان يعود لإبن عمه جمال سعود علي طوير في مخيم طولكرم، دخل أحد عناصر جهاز المخابرات العامة بحجة شراء علبه سجائر، وفي نفس الوقت تقريباً خرج أسامة، ومن ثم خرج من الدكان رجل المخابرات، وهو من سكان مخيم طولكرم. وكانت بالقرب من المكان سيارة "فيات" صفراء اللون تعود ملكيتها لضابط مخابرات معروف. بعد ربع ساعة من خروج شقيقي من الدكان، عاد إلى الدكان ضابط المخابرات الذي غادر خلف شقيقي وإشترى علبه سجائر، وإدعى أنه فقد مفاتيح سيارته.

- الساعة الواحدة بعد منتصف الليل بدأنا في البحث عن شقيقي، خاصة وأن ملابسه لا تسمح له بالخروج خارج منطقة سكننا، وإن تأخره إلى هذا الوقت وهو يلبس بيجامة لم يكن طبيعياً، إضافة إلى أن جواز سفره كان في المنزل وهويته كانت محجوزة لدى الشرطة الفلسطينية. قمنا بالاتصال مع عدد من معارفه، ومنهم منزل خطيبته، فنفوا جميعاً أن يكونوا قد شاهدوه أو أنهم يعلمون عنه شيئاً. في اليوم التالي قمنا بتبليغ كافة الأجهزة الأمنية من أمن وقائي وإستخبارات عسكرية ومباحث الشرطة والمخابرات العامة بخبر إختفاء شقيقنا، كما أبلغناهم بشكوكنا حول وقوف جهاز المخابرات العامة وراء ذلك. كذلك أبلغنا أعضاء المجلس التشريعي في طولكرم، وأرسلنا مناشدات للرئيس عرفات، دون أن يأتينا رد من أي جهة حول مكان وجود شقيقنا أو مصيره.

- عندما أصبح حكم بلعوي وزيراً للداخلية، أرسلت له كتابين حول الموضوع، واحداً سلمته إياه في مكتبه في رام الله، والآخر في الغرفة التجارية في طولكرم عندما قدم لزيارة المدينة. وطلبت كذلك من أحد مرافقيه إبلاغه بمدى معاناتنا، فقال لي: قضية شقيقك لدينا، وأنا من جهاز المخابرات، وأنا نبحت في القضية.

- بعد أسبوعين من إختفاء شقيقي، وإنتشار الخبر حول قيام المخابرات العامة بإحتجازه في مقرها في المقاطعة، إستدعى جهاز المخابرات العامة شقيقي عدنان وهدده بأن الجهاز سيقوم بالإعلان عبر شاشات التلفزة بأن شقيقنا عميل. وأجبر شقيقي عدنان على التوقيع على تعهد بعدم ذكر أي صلة للمخابرات بموضوع إختفاء شقيقه أو أن يتم التعرض لأي ضابط أو عنصر بالمخابرات حتى بالسؤال أو التلميح، وإلا فإنهم على إستعداد لإعتقال كل عائلة طوير، كبيراً وصغيراً، رجالاً ونساءً.

- تسربت لاحقاً أخبار مفادها بأن شقيقي محتجز في مقر المخابرات العامة في رام الله منذ تاريخ إختفائه، إلا أننا لم نتأكد من صحة هذا الخبر. الأجهزة الأمنية جميعها تنفي أي معرفة أو علاقة لها بمكان وجود شقيقي أسامة.

- تعيش العائلة في دوامة مخاوف حول مصير أسامة ولا تعرف إذا كان حياً أو ميتاً، طليقاً أو سجيناً.

11. خليل قاسم خليل أقحش

27 سنة، من سكان قرية عرابة- جنين، أعزب، كان يعمل سائقاً لجرار زراعي

في أعقاب إعتقال وإختفاء ولدي خليل أصبحنا نعيش في دوامة ليس لها أول من آخر، وفي ظروف نفسية سيئة جداً، وعذاباتنا لا توصف، خصوصاً وأن والدته المريضة تنتظر سماع أي خبر عنه. لذلك فإنني أطالب بالعمل الجدي لإبلاغي رسمياً عن مصير ولدي أو مكان وجوده كوني متأكداً أنه لم يهرب من مكان إحتجازه لدى جهاز المخابرات العامة، وأنه ما يزال محتجزاً لديهم. لو هرب ولدي أو كان حراً الآن لعاد إلى المنزل أو إتصل بنا. (والد المواطن خليل المفقود)

بحسب إفادة والد المواطن خليل أقحش لباحث الهيئة بتاريخ 2004/5/19:

- بتاريخ 2001/9/12 إغتال الجيش الإسرائيلي مجموعة من المطلوبين في قرية عرابة، وذلك بعد قصف الملجأ الذي كانوا يختبئون فيه. بعد عدة أيام من حادثة الإغتيال، حضر إلى

منزلنا مجموعة من الأشخاص، وعرفوا على أنفسهم أنهم من جهاز المخابرات العامة، وطلبوا من ولدي خليل مرافقتهم إلى مقرّ الجهاز في مدينة جنين. لم أكن آنذاك في المنزل، ولكنني علمت لاحقاً أنّ من أرشدهم إلى منزلنا شخص من عرابة يعمل في المخابرات العامة.

- في اليوم التالي من إعتقال ولدي، توجهت إلى مدينة جنين، وبدأت بالتحري والبحث عن مكان وجوده. توجهت أولاً إلى مقرّ المخابرات العامة في المقاطعة، فأفكرنا وجود إبني لديهم. وكذلك أنكرت الأجهزة الأمنية الأخرى أن يكون إسم إبني مدرجاً في سجلات الموقوفين لديهم.

- إستمر بحثنا وإستمر إنكار جهاز المخابرات العامة لأكثر من شهر، حيث إعترفوا بعد ذلك وسمحوا لنا بزيارته. وحين زرناه إكتشفنا أنه تعرض طوال هذه الفترة للتعذيب، نقل خلالها للمستشفى مرتين بحسب ما أخبرنا به خليل خلال الزيارة. وقال لي بالحرف الواحد: "ذبحوني يابا".

- طلب خليل مني أن أوكل له محامياً للدفاع عنه بعد أن وجهوا له تهمة التسبب في مقتل الشبان الأربعة الذين إغتالتهم قوات الإحتلال في قرية عرابة، الشيء الذي أجبر على الإعتراف به جراء ممارسات الجهاز ضده. وعلى الرغم من أننا وكلنا له محامياً من جنين، إلا أنّ المحامي لم يزره على الإطلاق.

- إستمر إحتجاز ولدي خليل لدى جهاز المخابرات العامة بعد ذلك لمدة تزيد عن سبعة شهور، ولم يعرض خلالها أمام أي هيئة قضائية.

- بتاريخ 2002/2/27 كنا في زيارة لخليل، وكانت هذه الزيارة الأخيرة التي شاهدناه فيها. نائب مدير المخابرات العامة في جنين قال لي: أثناء الزيارة "سأبشرك ببشارة"، وأضاف: " تبين لنا بعد التحقيق والتدقيق والتمحيص أن ولدك خليل أشرف من الشرف، وأنا أرسلنا كتاباً لقيادة الجهاز بذلك، ونتوقع إطلاق سراحه خلال أيام".

- بتاريخ 2002/3/2، وكان يوم سبت، إتصل بي جهاز المخابرات العامة وطلب مني الحضور إلى مقرّ الجهاز بشكل عاجل. عند وصولي إلى المقرّ أدخلت إلى مكتب نائب المدير، وكان هناك عدة أشخاص. ومباشرة قال لي: "لا أعلم من أين ابدأ معك! الليلة هرب ثلاثة موقوفون من المقرّ، وولدك خليل واحد منهم...هرب حوالي الساعة الواحدة ليلاً، بعد أن قام أحد السجناء بكسر قفل الغرفة التي كان يتواجد فيها". بعد ذلك بدأت عمليات بحثنا عن خليل. خاطبت نيابة أمن الدولة في مدينة نابلس، والنيابة العسكرية في مدينة جنين، لكنني لم أتلق أي رد. كما سلمت كتاباً لقائد جهاز المخابرات العامة في الضفة الغربية - توفيق الطيراوي، والذي وعدني بالبحث في مسألة إختفاء إبني، لكنه لم يفعل ذلك.

- ما زال مصير خليل مجهولاً حتى هذا التاريخ.

إستنتاجات وتوصيات

من خلال العرض السابق يتبين ما يلي:

1. إنّ حالات الإختفاء القسري التي تابعتها الهيئة أو علمت بها تتركز في محافظات الضفة الغربية (أساساً شمال الضفة الغربية)، بإستثناء حالة واحدة في قطاع غزة. عائلات المفقودين تنتهم جهاز المخابرات العامة بالوقوف وراء عمليات إعتقال وإخفاء 7 حالات، وتتهم كلاً من جهاز الأمن الوقائي وجهاز الإستخبارات العسكرية بالوقوف وراء حالة إختفاء واحدة. أما الحالتان المتبقيتان فلا يعرف ذوو المفقودين الجهة أو الجهات التي قامت بالإختطاف و/ أو الإخفاء.

2. في معظم حالات الإختفاء الواردة في التقرير، يتم إعتقال وتوقيف الأشخاص من قبل جهات أمنية غير مختصة بالتوقيف. وغالباً ما يتم التحايل على الشخص المراد إعتقاله. كما أنّ النيابة العامة والقضاء كانا وما زالا غائبين ومغييبين، وذلك خلافاً لما هو منصوص عليه في القوانين الفلسطينية النافذة والمواثيق الدولية.

3. الجهات الفلسطينية المختصة، من أجهزة أمنية ونيابة عامة مدنية وعسكرية، كانت على علم بحالات الإختفاء، سواء من خلال مصادرها الخاصة، أو من خلال إبلاغها من قبل ذوي المفقودين، أو من خلال الهيئة ومؤسسات حقوق الإنسان الأخرى. ولكن هذه الجهات لم تبذل الجهود اللازمة والواجبة للبحث والتقصي عن المفقودين، ولم تتعاون مع العائلات الحائرة والقلقة في أي من هذه القضايا.

4. معظم أهالي المفقودين صرحوا بأنهم خضعوا لتهديدات بسبب الإصرار على والمثابرة في متابعة قضايا إختفاء ذويهم.

5. لم يقد أي من ذوي المفقودين برفع دعوى قضائية، مدنية أو جزائية، لدى المحاكم الفلسطينية المختصة.

6. ليس معروفاً هل المفقودون الـ 11 الواردة أسماؤهم في التقرير أحياء أو أموات، في السجون ومراكز الإعتقال أو خارجها.

الهيئة، وإذ تنتظر بخطورة بالغة إلى أي حالة إختفاء قسري، توصي بما يلي:

1. ضرورة تشكيل لجنة مستقلة ومحيدة للتحقيق في حالات الإختفاء القسري التي ورد ذكرها في التقرير (وفي حالات أخرى غير معروفة لدى الهيئة)، وذلك لمعرفة مصير المفقودين أولاً، وتحديد هوية المسؤولين ومحاسبتهم ثانياً.

2. ضرورة وضع حدّ لحالات خرق القانون في القبض والتوقيف والتحقيق، والتي قد تفضي بدورها إلى الإختفاء القسري، وإتخاذ الإجراءات الإدارية والقضائية اللازمة بحق من يخالف ذلك.

3. ضرورة إغلاق مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية كونها غير قانونية، وسنّ التشريعات اللازمة لتنظيم عمل الأجهزة الأمنية، وتحديد إختصاصاتها وصلاحياتها.
4. ضرورة قيام النيابة العامة المدنية والقضاة بالتفتيش على السجون ومراكز التوقيف دورياً، للتأكد من عدم وجود موقوفين فيها خلافاً للقانون.
5. على كل من مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي، كل في مجاله وضمن حدود إختصاصه، أن يقوم بمسؤولياته في معالجة حالات الإختفاء القسري من جهة، والتأكد من عدم تكرارها من جهة أخرى.
6. على النيابة العامة والشرطة المدنية، كل في مجالها وضمن حدود إختصاصها، عمل ما يلزم وما أمكن، للتعرف على مصير كل من الذين إختفوا قسرياً (وردت أسماؤهم في التقرير أم لم ترد).
7. ضرورة التعاون مع العائلات القلقة المعنية، وطمأننتها بأن أجهزة السلطة الوطنية تولى قضية الإختفاء القسري ما تستحقه من المعالجة الجدية والسريعة.
8. ضرورة أن يسائل المجلس التشريعي مدراء الأجهزة الأمنية ذات العلاقة والنائب العام عن ملابس إختفاء جميع الذين وردت أسماؤهم في التقرير.
9. ضرورة أن يصدر مجلس الأمن القومي تعليمات واضحة وصارمة للمسؤولين في الأجهزة الأمنية بشأن خطر الإختفاء القسري وخطورته.
10. ضرورة أن تولى وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية حالات الإختفاء القسري ما تستحقه من العناية والإهتمام.